

## تفوق أجورهم «الحكومية» بـ ٢٥ ضعفاً.. و٩٩ بالمئة من أساتذة «الطب البشري والأسنان والصيدلة» يعملون في «الخاص» ١٢ مليون ليرة الراتب الشهري لأساتذة الكليات الطبية في الجامعات الخاصة.. والمعلوماتية والعمارة ثانياً بـ ٦ ملايين

فادي بك الشريف

كشف مصدر مسؤول في حديث لـ«الوطن»، أن ٩٩ بالمئة من الأساتذة في الكليات الطبية ضمن الجامعات الحكومية يدرسون في الجامعات الخاصة ضمن سياق الإعارة الكلية أو الجزئية ومنهم من يستلم مناصب إدارية، مؤكداً أن الظروف التي يعيشها الأساتذة الجامعي تدفعه للاعتماد على الجامعة الخاصة كأولوية ولاسيما في ظل الرواتب الكبيرة التي يقاضونها للتخصصات النوعية المطلوبة، علماً أن هناك أساتذة معارين لمدة ٥ سنوات وغيرهم ليوم واحد ضمن الأسبوع.

وبين المصدر أن أساتذة الكليات الطبية (الطب البشري- طب الأسنان- الصيدلة) يحتلون المرتبة الأولى للأجور المرتفعة بواقع ١٤ مليوناً لمن يشغلون مناصب إدارية و١٢ مليوناً لبقية الأساتذة، أي بزيادة ٢٥ ضعفاً عن الراتب الذي يقاضاه عضو الهيئة التدريسية في الجامعة الحكومية. وأضاف المصدر: يأتي ثانياً وبفارق كبير أساتذة الهندسة المعلوماتية وهندسة العمارة ليرتأجروا راتبهم بين ٦ إلى ٦ ملايين ليرة شهرياً، وكذلك الأمر بالنسبة لاختصاص الكيمياء والعلوم والفيزياء، يلحقه في المرتبة الثالثة بقية الأساتذة في مختلف التخصصات بحيث يرتأجروا الراتب بين ١،٥ و٣ ملايين ليرة. وأكد المصدر أن المطلوب هو زيادة عدد الطلاب الذين يحصلون



### أكاديمي لـ«الوطن»: على الوزارة أن تحمي حقوق الأساتذة في العلوم الإنسانية.. وهجرة الأدمغة لم تعد بمغادرة البلاد فقط

على الدكتوراه سونيا وخاصة في الكليات الطبية، الأمر الذي يخلق منافسة ويزيد من العدد ما يعكس على صعيد إتاحة الفرصة لأساتذة آخرين باختصاصات كليا بالتدريس في الجامعات الخاصة ليس فقط يوم السبت وإنما ليومين في الأسبوع، علماً أن هذا الأمر كان متبعاً سابقاً. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد الباحث الأكاديمي وأستاذ القانون في جامعة دمشق الدكتور عصام التكروري أن هجرة الأدمغة السورية يثير الكثير من الشجون، ولاسيما أن واقع الحرب السورية من حلول واضحة ومعالجة لهذا الموضوع. وحسب المصدر من يمكن إجراء تعديل يسمح لأعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين جزئياً وليس اليوم مقتصرة على مغادرة البلاد بل أصبح من الممكن أن تتم الهجرة من قطاع التعليم الجامعي العام، ففي نهاية المطاف الأغلبية الساحقة من العاملين به هم موفدون تم تمويل دراستهم من الخزينة العامة للدولة، وعليه، ما دامت الأمور مضبوطة بما يضمن سلامة العمل في قطاع التعليم العام فإنه من الجيد أن يعمل

العاملون به في قطاع الجامعات الخاصة فطلاب الدارسون فيها هم أبناء هذا البلد في نهاية المطاف. وأضاف: بالمقابل يجب على وزارة التعليم العالي أن تحمي حقوق الأساتذة الجامعين في العلوم الإنسانية (حقوق، علوم سياسية، أدبيات... إلخ) الذين يتعرضون -بتقديري- إلى استغلال يصل إلى درجة الابتزاز لدى تعاقدهم مع الجامعات الخاصة، ولاسيما في الراتب الشهري لأحدهم يزيد قليلاً على راتبهم الشوري الذي يقاضونه من الجامعات العامة بعد الزيادة الجيدة الأخيرة، فضلاً عن أن الأغلبية الساحقة من هذه الجامعات لا تقيم وزناً حقيقياً للمكاملة العلمية أو للخبرة التدريسية لهؤلاء الأساتذة، وتسعى في أغلب الأحيان للتعاقد مع أساتذة حديثي العهد بالعمل التدريسي حتى تدفع لهم الحد الأدنى من الراتب والذي يقبل به أحياناً حتى أصحاب الخبرات العالية نتيجة الحاجة.

ودعا التكروري وزارة التعليم العالي أن تتدخل ويحزم في تحديد الحد الأدنى من الرواتب بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية العاملين في الجامعات الخاصة، ولا يقل هذا الحد عن ثلاثة أضعاف الراتب الشهري الذي تمنحه الجامعات العامة لهم، فضلاً عن ضرورة تدخلها لكي تضبط عملية التعاقد مع الجامعات الخاصة التي يبدو أن بعضها لا يقيم - أحياناً - وزناً للحد الموقع مع الأساتذة، مضيفاً: «هذا ما حصل معي شخصياً هذا العام».

## الغاب يخطط لزراعة معظم أراضيه المروية بالقمح

حمادة- محمد أحمد خبازي

بيّن مدير الثروة النباتية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفاق زروف لـ«الوطن»، أن الخطة الزراعية للمحاصيل الشتوية التي أقرتها الهيئة للموسم الزراعي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ تتضمن زراعة مساحة إجمالية قدرها ٦٣٨٧٢ هكتاراً بالقمح المروي والبلع ومنها نحو ٥٥٥٤ هكتاراً بالمناطق الأمتة. وأوضح أن المساحة المقرر زراعتها بالقمح المروي فقط نحو ٥٩٨٢٢ هكتاراً، ومنها ٥٥٤٧ هكتاراً بالمناطق الأمتة.

وأما بالقمح البعل فمن المقرر زراعة مساحة عامة نحو ٤٠٥٠ هكتاراً ومنها في المناطق الأمتة نحو ٢٩٩٤ هكتاراً. ومن البطاطا الربيعية المقرر العام زراعة نحو ٢٥٠٠ هكتار منها نحو ٢٢٠٠ هكتار بالمناطق الأمتة. ومن البقوليات الغذائية المقرر زراعة نحو ١٠٨٠ هكتاراً بجمع الفول المروي والبلع ومنها نحو ٩١٠ هكتاراً بالمناطق الأمتة. ومن البازلاء الحب البعل نحو ١٢٠ هكتاراً ومنها ٦٠ هكتاراً بالمناطق الأمتة. ومن الحمص الحب المروي نحو ١١٥٥ هكتاراً ومنها ١٠٠٥ هكتاراً بالمناطق الأمتة. ومن البصل نحو ١٨٠ هكتاراً منها نحو ١١٠ هكتاراً بالمناطق الأمتة ومن العس والبلع والبروي نحو ٣١٠ هكتاراً منها ٢٢٠ هكتاراً بالمناطق الأمتة. ومن الخضار الشتوية نحو ٢٣١٠ هكتاراً منها ١٩٥٠ هكتاراً بالمناطق الأمتة.



وأما المحاصيل العلفية المروية والبيعية، فمن المقرر زراعة نحو ٣٤٨٦ هكتاراً ومنها نحو ٢٨٥٨ هكتاراً بالمناطق الأمتة. ومن جانبه بيّن مدير الري في الهيئة حسام محفوظ، أن البساتين التي وضعت بأعمال تعزيل قنوات الري والمصارف المائية لتكون جاهزة لاستقبال أكبر كمية ممكنة من مياه الأمطار في موسم الشتاء، ويتم تعزيل وتفتح الأقبية والمصارف المائية الرئيسية والفرعية في منطقة الغاب بالبوادر والأليات الثقيلة لتصريف مياه

الأمطار والحيولة دون غمر أراضيهم الزراعية. ولفت إلى أن الخطة لهذا العام تتضمن تعزيل ٣٧٥ كم أنجز منها حتى الآن أكثر من ٢٠٠ كم، إلى جانب تعزيل ١٧٠ كم من الأقبية الفرعية، والعمل جار على إزالة السدات عند نهايات المصارف وعلى المصارف الرئيسية والبالغ عددها ٦ سدات رئيسية و٣٧ سدة فرعية. وذكر أن الهيئة أنهت أعمال إعادة تأهيل وصيانة قناة الري الجنوبية من شبكة ري طار العلاء - العشارنة



## إيجار العقارات يسجل أرقاماً خيالية في حمص

# عقاريون لـ«الوطن»: تضاعفت الإيجارات بنسبة تزيد على ٢٠٠ بالمئة والعقارات المتوافرة لا تلبى حجم الطلب

حمص - نبال إبراهيم

تشهد أسعار سوق الإيجارات الشهرية للعقارات سواء المنازل السكنية أم المحال التجارية في مدينة حمص حالياً قيماً خيالية غير مسبوقة، ما زاد الأعباء المالية على المواطن المستأجر وأصبح تحت رحمة المؤجر واستغلاله، علاوة على أن الطلب على العقارات وخاصة المنازل زاد بشكل كبير خلال الأونة الأخيرة بقلبه انخفاض كبير في العرض، وأصبح إيجاد منزل للإيجار أمراً في غاية الصعوبة ولاسيما أن أسعار بدل الإيجارات المعروضة تفوق قدرة الأغلبية العظمى.

وفي جولة لـ«الوطن» تم رصد قيم الإيجارات خلال هذه الأونة في كل من الأحياء الشعبية والمخالفات والأحياء المتوسطة والحديقة، ليسجل متوسط إيجار في الأحياء الشعبية والمخالفات مثل أحياء وادي الذهب وحرم الزيتون وحجج الوورد والبيضاة ما بين ٢٥٠ ألفاً إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً كما أن متوسط الإيجار في الأحياء نفسها خلال العام الماضي بحدود ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية، فيما يتراوح متوسط إيجار المنازل والمحال في الأحياء المتوسطة مثل الزهراء وعكرمة القديمة والحدوية وكرم الشامي والخضر ما بين ٤٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف ليرة شهرياً وكان متوسط الإيجار في العام الماضي لا يتجاوز ٢٥٠ ألف ليرة سورية، وأما أسعار الإيجارات في الأحياء الحديثة أو القريبة من مركز المدينة والخدمات مثل أحياء الحضارة وشارعي الدبلان والعودة والحما والاشعاش والمطحة وفترأج حاليماً ما بين مليون إلى ما يزيد على ٥ ملايين ليرة سورية بحسب حالة العقار والفتية وإكسائه ومساحته وموقعه.

وأشار بعض المواطنين إلى أن المؤجر لا يلتزم بالسعر المتفق عليه في بداية الإيجار ويقوم باستمرار برفع الأجرة كل فترة بحجة ارتفاع الأسعار، ما يتسبب بتضاعف الإيجار شهراً بعد شهر، لافتين إلى أن عملية البحث عن عقارات للإيجار في المدينة كل ستة أشهر أو عام بعد انتهاء عقد الإيجار تؤثر في حياتهم ويؤدي لضغط الطلب على العقارات الأمر الذي يؤدي لارتفاع إيجارات المنازل مجدداً، وما يزيد صعوبة الأمر والضغط على المستأجرين هو أن أغلبية أصحاب العقارات السكنية يطلبون دفع قيمة الإيجار مقدماً لمدة عام كامل أو ٦ أشهر وفق عقد الإيجار المنظم مع المؤجر. من جانبهم بيّن عدد من أصحاب العقارات



### البواب: بسبب ارتفاع أجور النقل الكثيرون انتقلوا للسكن في المدينة

المؤجرين لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار والإكساء الذي يتميز به، وبينوا أن إيجار العقارات تضاعف خلال هذا العام لبعض العقارات بنسبة تزيد على ٢٠٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، وبالتالي الكثير من المواطنين اتجهوا لاستئجار العقارات القريبة من مركز المدينة والمواقع العامة الواقعة خارج المخطط التنظيمي لمدينة حمص لكون العقارات تكون فيها أرخص، وهذا ما زاد الطلب على العقارات وبالتالي ارتفاع بدل إيجاره، وأنه يوجد معاناته في إيجار منازل للإيجار في ظل ارتفاع معدلات الطلب عليها، إذ إن العدد المتوافر من المنازل لا يتناسب مع حجم الطلب عليها. من جانبه عزا رئيس مجلس مدينة حمص

علاوة على موضوع مدى تجهيز العقار والإكساء الذي يتميز به. وأضاف أن إيجار العقارات تضاعف خلال هذا العام لبعض العقارات بنسبة تزيد على ٢٠٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، وبالتالي الكثير من المواطنين اتجهوا لاستئجار العقارات القريبة من مركز المدينة والمواقع العامة الواقعة خارج المخطط التنظيمي لمدينة حمص لكون العقارات تكون فيها أرخص، وهذا ما زاد الطلب على العقارات وبالتالي ارتفاع بدل إيجاره، وأنه يوجد معاناته في إيجار منازل للإيجار في ظل ارتفاع معدلات الطلب عليها، إذ إن العدد المتوافر من المنازل لا يتناسب مع حجم الطلب عليها. من جانبه عزا رئيس مجلس مدينة حمص

لا يلتزم بالسعر المتفق عليه في بداية الإيجار ويقوم باستمرار برفع الأجرة كل فترة بحجة ارتفاع الأسعار، ما يتسبب بتضاعف الإيجار شهراً بعد شهر، لافتين إلى أن عملية البحث عن عقارات للإيجار في المدينة كل ستة أشهر أو عام بعد انتهاء عقد الإيجار تؤثر في حياتهم ويؤدي لضغط الطلب على العقارات الأمر الذي يؤدي لارتفاع إيجارات المنازل مجدداً، وما يزيد صعوبة الأمر والضغط على المستأجرين هو أن أغلبية أصحاب العقارات السكنية يطلبون دفع قيمة الإيجار مقدماً لمدة عام كامل أو ٦ أشهر وفق عقد الإيجار المنظم مع المؤجر. من جانبهم بيّن عدد من أصحاب العقارات

## ٨٠ منشأة صناعية قيد الإنشاء بالمنطقة الصناعية في أم الزيتون

# أبو عمار لـ«الوطن»: خط كهربائي معفى من التقنين للصناعات الإسمنتية بـ ٨٠٠ مليون



المنشآت المنتجة في أربعة قطاعات صناعية. أبو عمار أوضح أنه يتم الإعداد لتشغيل البئر رقم ٢ في المنطقة بعد البدء بتجهيز مستلزمات التشغيل، كما تم الانتهاء من أعمال دراسة وتدقيق محطة معالجة الصرف الصحي للمنطقة بتكلفة تقديرية ٥ ملايين و٧٠٠ مليون ليرة حيث سيتم خلال الربع الأخير من هذا العام المباشرة بالإعلان عن تنفيذها على مراحل حسب توفر الاعتمادات في موازنة المنطقة الصناعية والمعكرونة ومعمل الأدوية البيطرية إضافة إلى العمل على الأعلاف ومعمل الإطارات والدمانات والمطحنة.

ولفت مدير المنطقة إلى وجود ٨٠ منشأة منها قيد الإنشاء والبناء حيث تقوم إدارة المنطقة وبالتنسيق مع مؤسسة عمران بتأمين مادة الإسمنت اللازمة لاستكمال أعمال البناء والإنشاء لضمان استمرار العمل ضمنها من دون توقف كما يتم تأمين مادة المحروقات لتلك المشروعات حسب تقدير الاحتياج وحسب نسب الإنجاز لكل مشروع. وأشار إلى أنه تم إنجاز الخط النهمي المعفى من التقنين باستطاعة ٢٠ ميغا واط حيث تتم تغذية المحطة به ميغا واط و١٥ ميغا واط لتغطية

السويداء - عبير صيموعة  
أكد مدير المنطقة الصناعية والحرفية في السويداء علاء أبو عمار لـ«الوطن» ارتفاع وتيرة العمل بمنشآت المنطقة الصناعية في أم الزيتون. وأضاف أن عدد المشروعات المباشرة بالترخيص لها بلغ ١١٠ منشأة منها ٧ منشآت بدأت بعملية الإنتاج وهي معمل الكحول والمعكرونة ومعمل الأدوية البيطرية إضافة إلى معمل الأعلاف ومعمل الإطارات والدمانات والمطحنة.

ولفت مدير المنطقة إلى وجود ٨٠ منشأة منها قيد الإنشاء والبناء حيث تقوم إدارة المنطقة وبالتنسيق مع مؤسسة عمران بتأمين مادة الإسمنت اللازمة لاستكمال أعمال البناء والإنشاء لضمان استمرار العمل ضمنها من دون توقف كما يتم تأمين مادة المحروقات لتلك المشروعات حسب تقدير الاحتياج وحسب نسب الإنجاز لكل مشروع. وأشار إلى أنه تم إنجاز الخط النهمي المعفى من التقنين باستطاعة ٢٠ ميغا واط حيث تتم تغذية المحطة به ميغا واط و١٥ ميغا واط لتغطية